

# بيان صحفي

## خبر صحفي:

### ستاندرد تشارترد يتوقع مرونة في اقتصادات الدول الآسيوية والشرق أوسطية وأفريقية خلال العام الجاري

الامارات العربية المتحدة، 10 يناير 2012- يتوقع بنك "ستاندر تشارترد" ( Standard Chartered) أن يشهد العام الجديد اقتصاداً عالمياً يعمل بسرعتين. ويرى البنك، الذي تصدر مؤخراً تصنيفاً شمل 354 شركة عالمية فيما يتعلق بدقة توقعاته الاقتصادية خلال العامين الماضيين، تباطؤاً في الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري، حيث سيبدو ذلك أكثر وضوحاً في الدول الغربية في حين تشهد أسواق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وضعاً أكثر مرونة.

ومن المتوقع أن تتسبب الأزمة المتصاعدة في الاقتصادات المتطورة في تراجع منطقة اليورو (-1.5%) والمملكة المتحدة (-1.3%) إلى مرحلة الركود في حين ستشهد الولايات المتحدة نمواً (+1.7%) دون المستوى المعهود.

وكان الاقتصاد العالمي قد شهد نمواً قوياً خلال العام 2010، حيث سجل 4.3% قبل أن يمر بمرحلة نمو معتدل في العام الماضي وصل إلى حوالي 3.0%. كما يتوقع بنك "ستاندر تشارترد" تباطؤاً كبيراً في النصف الأول من العام الجاري بسبب الأزمة في الغرب، حيث سيتباطأ النمو العالمي ليصل إلى 2.2% لكامل العام.

**وقال جيرارد لايونز، كبير الاقتصاديين والرئيس العالمي للابحاث في بنك ستاندرد تشارترد:**

"سنشهد استمراراً في وجود اقتصاد ذو سرعتين في العالم، حيث يتناقض الوضع الاقتصادي الهش في الغرب مع المرونة التي ستشهدها دول الشرق. ويظهر ذلك اقتصاداً عالمياً منقسماً وغير مترابط يواجه معضلات سياسية كبرى. ولا يبدو حتى الآن أن هناك انعزال تام لمنطقة ما عن الأحداث الجارية في أماكن أخرى. وفي حين ستؤثر المشاكل في أوروبا والغرب خلال النصف الأول من العام الجاري على النمو الاقتصادي العالمي فإن النصف الثاني من العام سيشهد نمواً أقوى في الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة، ما سيسهم بدوره في إحداث نشاط حول العالم، حيث سيبدأ

التعافي الاقتصادي في الشرق لينعكس صداه على الدول الغربية. ويأتي ذلك كخير دليل على التحول في القوى من الغرب إلى الشرق."

ويتوقع البنك في تقريره السنوي "غلوبال فوكوس" (Global Focus) أن يشهد إجمالي الناتج المحلي لآسيا انخفاضاً إلى مستوى لا يزال قوياً وبنسبة 6.5% خلال العام الجاري مقارنة بـ 7.3% في العام الماضي. ويتوقع أن تحقق الصين معدل نمو معتدل في الأشهر الأولى من العام قبل أن تحقق انتعاشاً بفضل تحسين سياستها الاقتصادية. ونتيجة لذلك، سيتباطأ النمو في الصين من 9.2% إلى 8.1% خلال العام 2012.

أما النمو في الهند، التي تعد ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً معتدلاً يصل إلى 7.4% خلال السنة المالية التي تبدأ في 1 أبريل/نيسان صعوداً من 7.0% في السنة المالية 2011. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد في أندونيسيا، التي تعتبر أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، تباطؤاً في نموها يصل إلى 5.8% نزولاً من 6.5%.

ويبدو أن هناك قدر كبير من محركات النمو الكامنة في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك التنامي السريع للطبقة الوسطى وارتفاع حجم الاستثمار في البنية التحتية وتنامي العلاقات التجارية على طول الطرق التجارية الجديدة التي تربط آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وستصبح هذه العوامل أكثر وضوحاً في ظل انكماش الاقتصاد الأوروبي وخفض الديون الاستهلاكية في الولايات المتحدة.

كما يرى البنك حالة من المرونة المماثلة في أفريقيا، حيث من المرجح أن يشهد النمو في أكبر اقتصادين وهما جنوب أفريقيا ونيجيريا، تباطؤاً بنسب 3.1% و6.9% على التوالي خلال العام الجاري نزولاً من 3.2% و7.2% خلال العام الماضي. أما في أمريكا اللاتينية، فمن المرجح أن يتباطأ النمو في البرازيل بنسبة 2.5% نزولاً من 3.0%.

ويبقى التمايز هو الأساسي في الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية مرونة مع تباطؤ معتدل في النمو خلال العام الجاري، حيث ان فقاعات الأصول في المنطقة قد تبددت وطفرات الائتمان غير المستدامة ولت، مما يوفر قاعدة مستقرة للنمو. أما أسعار النفط المرتفعة فستدعم الموارد المالية الحكومية، الأمر الذي سيمكن السلطات من تبني سياسات مالية لمواجهة التقلبات المحتملة بهدف تحفيز النمو في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد في الغرب.

وأضاف ليونز: "تعتمد التوقعات على التفاعل بين العوامل الأساسية والسياسات المتبعة والثقة، حيث ستكون التحديات في مجال السياسة المعتمدة أكثر وضوحاً خلال العام الجاري. وستعتمد الاقتصادات الناشئة سياسة مالية ونقدية لتعزيز النمو خلال النصف الأول من العام الجاري. ولكن بحلول النصف الثاني من العام، فإنه من الممكن أن يتسبب مزيج من التيسير الكمي في الغرب، بالإضافة إلى ثبات أسعار السلع في حدوث مخاطر تضخم ستظهر خلال النصف الأخير من السنة.

ومن وجهة نظر استثمارية، يثير ذلك أيضاً احتمال العودة لمعايير التحوط الكلي، بما في ذلك تطبيق ضوابط أكثر صرامة على رأس المال".

أما بالنسبة لأسواق تداول العملات الأجنبية، فيشير ذلك إلى قوة الدولار الأمريكي على المدى القريب، حيث تؤدي العملة الأمريكية أداءً جيداً في بيئة تعتمد تجنب المخاطر. إلا أنه وعلى المدى البعيد يمكن أن يعني ذلك إضعافاً لقوة الدولار، ما يعكس عبء الديون الكبيرة لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والتنوع المتواصل والتدرجي لسلة العملات بعيداً عن الدولار التي تعتمد عليها الحكومات وغيرها من المستثمرين الدوليين. كما أنه من المتوقع أن تضعف قوة اليورو بشكل كبير خلال الربع الأول من العام الجاري، حيث سيدخل في اتجاه هبوطي طويل الأمد في ظل فشل السلطات في منطقة اليورو في اعتماد استراتيجية منسقة وموثوقة لحل مشاكل المنطقة. وتشير التوقعات طويلة الأمد لأكثر احتياطين للعملات في العالم إلى استمرار التحول متعدد السنوات إلى اقتصادات وعملات الأسواق الناشئة، ما يعكس دورها المتنامي سواء في الإقتصاد العالمي أو التجارة العالمية. وفي ظل توجه أوسع للاستثمار في السيولة، من المتوقع أن يتواصل الاستثمار في عملات الأسواق الناشئة.

أما بالنسبة لأسواق السلع، فعلى الرغم من الخلفية الهشة للاقتصاد العالمي والتي يمكن أن تكون مماثلة لتلك التي حدثت في أوائل العام 2009، فإنه من المرجح أن يؤدي ضعف العرض في العديد من مواد الخام نتيجة الانخفاض الحاد في الاستثمار في مشاريع جديدة خلال عام الأزمة المالية في 2008، إلى التأسيس لأرضية ثابتة لأسعار السلع حتى لو شهد الطلب العالمي انخفاضاً كبيراً خلال الربع الأول من العام الجاري.

### منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المناطق الأكثر تنوعاً إقتصادياً حيث تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط ديناميكيات إقتصادية مختلفة كل الإختلاف عن تلك التي تواجهها الدول المفتقرة للموارد الغنية. وفي حين تعد هذه المنطقة مفتوحة نسبياً، إثر اعتمادها، لدرجات متفاوتة، على الإتجاهات الإقتصادية العالمية، غير أن عواملها المحلية هي الوحيدة الكفيلة بدفع عجلة اداءها الإقتصادي لهذا العام الجديد.

وفي هذا الصدد، علق ماريوس ماراثيفتس، رئيس قسم الأبحاث لمنطقة اوروبا والشرق الاوسط وأفريقيا والامريكيتين في ستاندرد تشارترد قائلاً:

"عند النظر إلى الملامح الإقتصادية والسوقية للتحديات المترتبة على الديون في أوروبا، لا بد من العودة بالزمن إلى ما حصل في العام 2009، غير أن بعض أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بمكانة أقوى بكثير اليوم. وينطبق ذلك بشكل خاص على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي نتوقع أن تظهر مرونة في الأداء وتباطؤ معتدل في معدلات النمو خلال العام

2012، لا سيما عقب تبدد مشكلة الأصول في هذه الدول وإنهاء زمن الائتمان غير المستدام. فقد باتت الدول تركز أكثر على التأثيرات الأساسية للمتغيرات السنوية (base effects). ومن المرجح أن يستمر اعتماد شروط الائتمان المشددة في هذه الدول، بإستثناء المملكة السعودية بشكل رئيسي. وفي حين لن تساعد هذه الشروط في دفع عجلة النمو، غير أنها لن تؤدي إلى ما حصل في العام 2009 حيث شهد النمو الائتماني في المنطقة مرحلة غير منضبطة إلى توقف نهائي.

ومن المتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة في العام 2012، ما يبشر بالخير للموارد المالية الحكومية في الدول المصدرة للنفط، والتي من شأنها تعزيز القدرة على مواجهة المشاكل المالية الوردية. والجدير بالذكر هنا أن المملكة السعودية قد سبق وإعتمدت سياسة مالية تتبع مسار توسيعي، على أن تستمر بدفع عجلة النمو في الدولة خلال العام 2012.

ومن جهة أخرى، ستشهد الدول غير المنتجة للنفط والتي تعتمد أيضاً على صافي التدفقات النقدية عاماً أكثر تحدياً وصعوبة، حيث ستواجه كل من الأردن ومصر نمواً اقتصادياً هشاً، لا بل سيتعين عليها إستقطاب التدفقات الأجنبية من أجل تعزيز احتياطياتها وتمويل حساباتها الجارية وبالتالي التغلب على العجز المالي. ولهذا، تعمد الأردن إلى إستقطاب التدفقات من دول المجلس التعاون الخليجي، في حين لا يزال إحتمال انضمامها إلى المجموعة قيد المناقشة دون التوصل إلى أي قرار نهائي حتى الآن. أما فيما يتعلق بمصر، فإنها تعتمد بالمقام الأول على الإستقرار السياسي للتمكن من إستعادة حياتها الإستثمارية والسياحية على حد سواء. فالجميع يترقب نتائج الإنتخابات الرئاسية المقرر قيامها في شهر يونيو/حزيران القادم.

وفي تعليقاً على السياسات المتبعة، يرى ماراثيفتس أن "دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بحيز مالي يتيح لها تبني سياسات أكثر توسعاً. فالسعودية سبق ووضعت سياسات توسيعية من المقرر اعتمادها في العام 2012 أيضاً، في حين من المتوقع أن تشهد قطر إرتفاعاً في الإنفاق، إلى جانب أبوظبي. ومن جهة أخرى، إن القدرة المالية في كل من الأردن ومصر محدودة، وبالتالي ستصب كلا الدولتين تركيزها بشكل رئيسي على سد الفجوة في التمويل، لا على النمو."

ومما لا شك فيه، ستبقى السياسات المالية في دول المجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالسياسة الأمريكية، حيث لا يخضع أساس ربط عملات المنطقتين لأي ضغوط من أجل رفع أو خفض قيمة العملة.

## دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت دولة الإمارات نمواً اقتصادياً قوياً في العام 2011، مستفيدةً من تحسين الديناميكيات الداخلية ومن ظاهرة "النزوح إلى الأمان" عقب التطورات المحيطة بالربيع العربي، لا بل عزز هذا

الإضطراب السياسي في المنطقة قطاع النفط في أبوظبي الذي شهد ارتفاعاً في الإنتاج للتعويض عن الإنخفاض في الإنتاج في ليبيا، ناهيك عن تعزيز الإقتصاد غير النفطي في دبي، لا سيما قطاعات التجارة والسياحة والتجارة بالتجزئة. وبالتالي، من المتوقع أن يساهم هذان العاملان في دفع العجلة الإقتصادية لعام 2012 إلى حد ما، ولكن بشكل معتدل.

كما ونتوقع أن يشهد الإقتصاد الإماراتي نمواً بنسبة 2.4 بالمائة خلال العام 2012، مقابل بنسبة 3.8 بالمائة خلال العام الفائت. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى التأثيرات الأساسية للمتغيرات السنوية. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإنتاج النفطي في العام 2011، فإنها تقارب حالياً حد الإنتاج الأقصى في الإمارات. وفي حين يتعين على القطاعات الرئيسية غير النفطية في دبي، لا سيما مجالات السياحة والتجارة بالتجزئة، الحفاظ على ديناميكيته الإيجابية خلال العام الحالي، اننا نعتقد أنه من الصعب عليها تحقيق التقدم نفسه الذي حقته في العام الفائت، وذلك نظراً للبيئة العالمية الأكثر تحدياً.

أما فيما يتعلق بالعاصمة أبوظبي والتي تستحوذ على 60 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات، فإننا نتوقع أن تشهد نمواً بنسبة 3.0 بالمائة خلال العام الجديد، وذلك من خلال الحرص على العودة للإنفاق بحذر خلال النصف الأول من العام، ومن ثم تسريع العملية خلال النصف الثاني عقب الإنتهاء من المشاريع التي سبق وبدء تنفيذها في العام 2011. ولا بد من الإشارة هنا إلى إنخفاض نسبة الإنفاق على المشاريع غير نفطية في أبوظبي خلال العام الفائت، وبالتالي، من المحتمل أن يشهد هذا المجال تقدماً ملحوظاً هذا العام.

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يصل معدل الإنتاج في الإمارات إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً في العام الحالي، أي ما يقارب تقديرات العام الفائت، حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن تسجل القدرة الإنتاجية للنفط في الإمارات 2.7 مليون برميل يومياً في نهاية العام 2011. ومع توفر إمكانية خجولة لزيادة الإنتاج في ظل عودة الحياة النفطية في ليبيا، ونظراً لتوقعاتنا بعدم إجراء أي تخفيضات كبيرة في أعقاب ارتفاع الطلب داخل الدول غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، فمن المستبعد أن يلعب النفط دوراً أساسياً في رفع أو خفض نمو إجمالي الناتج المحلي في الإمارات عموماً وأبوظبي خصوصاً في العام الجديد.

كما ومن المتوقع أن يسجل إقتصاد دبي الذي يستحوذ على 29 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات، نمواً بنسبة 2.4 بالمائة خلال العام 2012، على أن يبقى كل من قطاعي السياحة والتجارة بالتجزئة في الإمارة المحركين الرئيسيين لتحقيق الإنعاش الإقتصادي داخلها. وقد سجلت معدلات الإشغال الفندقية ما يقارب 70 إلى 80 بالمائة خلال معظم العام 2011، لا بل ارتفعت إلى 100 بالمائة خلال الأعياد والعطل الرسمية؛ ويعزى ذلك إلى توجه السياح، لا سيما القادمين من دول المجلس التعاون الخليجي، الى دبي المتمسمة بالاستقرار على خلاف بعض المناطق السياحية التقليدية في الشرق الأوسط. وقد حافظت هذه المعدلات على مستواها المرتفع على الرغم من

الإرتفاع الكبير في غرف الفنادق على مدى السنوات الأربعة الأخيرة. ونحن نرى أن دبي ترتأي الإستفادة من التوجه نحو تحقيق الجودة خلال العام الحالي في ظل التحديات التي لا تزال بعض دول المنطقة تواجهها من حيث الديناميكيات السياسية والإستقرار.

وبالمقابل، من المرجح أن يبلغ معدل التضخم المالي في الإمارات 1.6 بالمائة خلال هذا العام، مقارنة بتوقعاتنا بنسبة 2 بالمائة للعام الفائت. في الواقع، لقد هبطت الأسعار بنسبة 0.1 بالمائة على أساس سنوي في شهر أكتوبر/نشرين الأول الذي شهد أولى حالات الإنكماش الإقتصادي منذ 20 شهراً. كما وعمل قطاع الإسكان الذي يشكل 39.3 بالمائة من التضخم الحاصل، بمثابة عائق أمام إجمالي التضخم في العام 2011، لا بل من المتوقع أن يستمر بلعب هذا الدور خلال العام الحالي نظراً للفائض في السوق الإسكاني في الإمارات.

-إنتهى-

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

رامي لاوند

مدير اقليمي أول، الاتصال المؤسسي الخارجي

بنك ستاندرد تشارترد

هاتف: +9714 508 2564

متحرك: +971 55 5082564

البريد الإلكتروني: [Ramy.Lawand@sc.com](mailto:Ramy.Lawand@sc.com)

#### ستاندرد تشارترد – البنك الرائد في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط

يعد ستاندرد تشارترد "بي إل سي" بنكاً دولياً رانداً. وقد بدأ البنك ممارسة نشاطاته منذ 150 عام في أكثر الأسواق العالمية نشاطاً ويأتي نحو 90 بالمائة من إيراداته وأرباحه من أسواق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وبفضل تركيزه على هذه المناطق والتزامه بإقامة علاقات عميقة مع عملائه استطاع البنك أن يحقق هذا النمو في الأعوام الأخيرة. ستاندرد تشارترد هو بنك مدرج في الأسواق المالية في لندن وهونج كونج ومومباي.

مع أكثر من 1700 فرع في 70 سوقاً، توفر المجموعة فرص عمل عالمية رائعة لموظفيه البالغ عددهم أكثر من 85.000 موظف. ويلتزم البنك بتأسيس أعمال مستدامة وطويلة الأجل ويشتهر على المستوى العالمي بالتزامه بالمعايير العالية للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة وتنوع الموظفين. وتأتي حملة البنك الجديدة "هنا دائماً للأفضل" للتعبير عن هذا التراث وهذه القيم.

لمزيد من المعلومات حول ستاندرد تشارترد، تفضل بزيارة الموقع [www.standardchartered.com](http://www.standardchartered.com)

